عقد الأمم المتحدة
للعمل من أجل التغذية
2025-2016

وثيقة استشرافية لاستعراض منتصف المدة

يكمن هدف عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية 2016-2025 ("عقد التغذية") في تسريع وتيرة تنفيذ الالتزامات المنبثقة عن المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية وتحقيق الغايات المتعلقة بالأمراض غير السارية المتصلة بالنظام الغذائي والتغذية العالمية بحلول عام 2025،[1] والمساهمة في بلوغ أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030،[2] بموازاة توفير بيئة مواتية لاحترام حق كل فرد في الحصول على أغذية آمنة وكافية ومغذية وحماية هذا الحق والوفاء به.[3] ويصل عقد التغذية الذي أعلنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2016،[4] إلى منتصف مدّته في عام 2020.

وتماشيًا مع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي[5] 1989/84 بشأن العقود الدولية، يجري تقييم عند منتصف مدة عقد التغذية التقدم المحرز في الفترة الممتدة بين عامي 2016 و2020 في مجالات العمل الستة لبرنامج عمل العقد.[6] أما مجالات العمل فهي: (1) نظم أغذية مستدامة قادرة على الصمود من أجل نظم غذائية صحية؛ (2) ونظم صحية متناسقة توفر تغطية شاملة لإجراءات التغذية الأساسية؛ (3) والحماية الاجتماعية والتثقيف التغذوي؛ (4) والتجارة والاستثمار لتحسين التغذية؛ (5) والبيئات الآمنة والداعمة للتغذية في كل الأعمار؛ (6) وتعزيز الحوكمة والمساءلة في مجال التغذية. وبالإضافة إلى ذلك، يهدف استعراض منتصف المدة[7] لعقد التغذية إلى تحديد مجالات التركيز للعمل ذي الأولوية وفرص إحراز التقدّم في المستقبل في الفترة 2021-2025 في كل من مجالات العمل الستة.

1- التقدم المحرز وفرص العمل في مجالات العمل الستة المختلفة

مجال العمل 1: نظم أغذية مستدامة قادرة على الصمود من أجل نظم غذائية صحية

خلال السنوات الأولى من عقد التغذية، أبرز عدد متزايد من التقارير والقرارات الرفيعة المستوى الدور الحاسم الذي تضطلع به النظم الغذائية المستدامة والقادرة على الصمود في توفير أنماط غذائية صحية وفي تحسين التغذية.[8] وساهم عدد من الاجتماعات الفنية والمطبوعات العلمية في زيادة المعارف بشأن النظم الزراعية والغذائية المراعية للتغذية. وتم إنشاء تحالفات عديدة للجمع بين مختلف الجهات الفاعلة بشكل لا يقتصر فقط على الجهات الفاعلة التقليدية في مجال التغذية، وذلك من أجل توفير نظم غذائية مستدامة.

---

[1] www.who.int/nutrition/global-target-2025/en/; www.who.int/nmh/ncd-tools/definition-targets/en/.
[2] https://unstats.un.org/sdgs/.
[3] www.fao.org/3/a-ml542a.pdf.
[4] www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/259&Lang=A.
[5] https://digitallibrary.un.org/record/75597.
[6] www.un.org.nutrition/files/general/pdf/work_programme_nutrition_decade.pdf.
[7] www.un.org/nutrition/sites/www.un.org.nutrition/files/general/pdf/concept_note_mid-term_review_nutrition_decade_ar.pdf.
[8] انظر على سبيل المثال www.fao.org/documents/card/en/c/ca6640en; www.g20.utoronto.ca/2018/2018-07-28-g20_agriculture_declaration_final.pdf; https://undocs.org/ar/A/RES/74/149; https://undocs.org/ar/A/RES/73/253; https://undocs.org/ar/A/RES/74/242; https://undocs.org/ar/A/RES/73/132.

ولوحظ وجود اعتراف بأهمية الزراعة الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، وأخذ مسائل الاستدامة في الحسبان على نحو أكبر في الخطوط التوجيهية الوطنية الغذائية القائمة على الأغذية، وتنفيذ التدابير الرامية إلى الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية على نحو أكبر، والعمل على تعزيز قدرة سلسلة الإمدادات الغذائية على الصمود في المناطق المعرضة للأزمات. وتسارعت وتيرة التدابير الرامية إلى الحد من الأحماض الدهنية غير المشبعة المنتجة صناعيًا أو التخلّص منها، وأعيد تركيب المنتجات الغذائية المجهّزة بصورة طوعية أو إلزامية للحد من محتواها من الملح.

ولا بد للنظم الغذائية من تعزيز الأمن الغذائي والتغذية للجميع، وأن تكون مستدامة اقتصاديًا وشاملة وأن يكون لها تأثير إيجابي على المناخ والبيئة[9] .ومن أجل دفع عجلة التقدم نحو تحقيق تلك الرؤية في النصف الثاني من عقد التغذية، تُشجّع البلدان على القيام بما يلي:

1- **الإقرار بأنّ النظم الغذائية والزراعية التي توفّر أنماطًا غذائية مستدامة وآمنة وصحية هي في صميم خطة التنمية المستدامة لعام 2030.** وسيعالج مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية الأول المزمع عقده في عام 2021 مسائل التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية وتحديات تغير المناخ، وسيقرّ بأن النظم الغذائية أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. [10]
2- **إدراج أهداف متعلقة بالتغذية في سياسات قطاعي الأغذية والزراعة وقطاعات أخرى.** ينبغي ألا يسيء أي قطاع إلى هدف تشجيع الأنماط الغذائية الصحية وتحسين التغذية. لذا ينبغي التركيز بقدر أكبر على إجراءات تشجيع تنويع المحاصيل، وزيادة إنتاج الفاكهة والخضار والبقوليات، وزيادة إنتاج الزيوت التي تساهم في اتباع أنماط غذائية صحية، وتهيئة بيئات صحية للأغذية وتنفيذ سياسات لتحديد أسعار الأغذية دعمًا للأنماط الغذائية الصحية.[11]
3- **ينبغي وضع ضمان انتفاع الجميع بأنماط غذائية مأمونة وصحية يجري توفيرها على نحو مستدام، في صدارة الأولويات العالمية.** فلا بدّ من تحديد المقايضات بين الاعتبارات البيئية والصحية والاقتصادية وسائر الفرص الأخرى لتوفير أنماط غذائية صحية مستدامة عبر النظام الغذائي.[12]

مجال العمل 2: نظم صحية متناسقة توفر تغطية شاملة لإجراءات التغذية الأساسية

أفضى النصف الأول من عقد التغذية إلى إدراك واضح للتدخلات الفعالة التي يتعين على النظم الصحية توفيرها،[13] ولكن كان هناك نقص كبير في الاستثمارات على صعيدي ضمان التغطية الكافية للتدخلات الشديدة التأثير في مجال التغذية وتحسين جودة تلك التدخلات.[14] ومن أجل تسريع وتيرة إحراز التقدم في مجال وقف الهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، يجري إعداد خطة عمل عالمية للأمم المتحدة بشأن هزال الأطفال.[15] وثمة حاجة إلى نظم صحية متينة للعمل في مجال التغذية، ويتيح الزخم السياسي المتزايد لتحقيق التغطية الصحية الشاملة[16] فرصًا جديدة لتوسيع نطاق إجراءات التغذية الأساسية لمنظمة الصحة العالمية[13].

ويجري تنفيذ العديد من الإجراءات الفعالة في مجال التغذية بما يشمل إسداء المشورة بشأن الرضاعة الطبيعية والتغذية التكميلية، وإدارة مشكلة سوء التغذية الحاد وتوفير المكمّلات الغذائية الدقيقة بواسطة النظم الصحية. وخلال النصف الثاني من عقد التغذية، تُشجّع البلدان على القيام بما يلي:

---

[9] www.fao.org/director-general/speeches/detail/en/c/1260815/.
[10] www.fao.org/webcast/home/en/item/5213/icode/.
[11] www.fao.org/3/na753ar/na753ar.pdf.
[12] www.fao.org/3/CA2797EN/ca2797en.pdf.
[13] www.who.int/nutrition/publications/essential-nutrition-actions-2019/en/.
[14] www.who.int/nutrition/publications/policies/global_nut_policyreview_2016-2017/en/.
[15] www.who.int/news-room/articles-detail/online-public-consultation---draft-of-the-global-action-plan-(gap)-on-child-wasting.
[16] https://undocs.org/ar/A/RES/74/2.

1- **زيادة نطاق تغطية الإجراءات الأساسية في مجال التغذية لمعالجة جميع أشكال سوء التغذية**. لا بدّ من إدماج الإجراءات المتعلقة بالتغذية في النظم الصحية الوطنية وخطط التغطية الصحية الشاملة،[17،18] ويمكن سد الثغرات القائمة عن طريق زيادة تغطية التدخلات في مجال التغذية التي تطال السكان الذين ينتفعون بالفعل بالخدمات الصحية، ولا سيما من خلال الرعاية في مرحلة ما قبل الولادة وخلالها. وثمة حاجة إلى معالجة أوجه التفاوت في التغطية على المستوى الإقليمي ويوصى باستهداف الأطفال والمراهقات والنساء.

2- **استخدام خطة العمل العالمية المقبلة للأمم المتحدة بشأن هزال الأطفال لمعالجة الضعف المتواصل للتغطية العلاجية للأطفال الذين يعانون من الهزال**. وستُطلق هذه الخطة في مارس/ آذار 2020 وستصدر خارطة الطريق لتنفيذها في يوليو/ تموز 2020.

3- **زيادة الاستثمارات في مجال التغذية ضمن التغطية الصحية الشاملة لتحسين تغطية برامج التغذية وجودتها**.[17] لا بدّ من إدراج التغذية بصورة منهجية ومنصفة في ميزانيات القطاعات الصحية. ومن المهم أن تتضمن الحزمة الأساسية لخدمات الرعاية الصحية الأولية سلسلةً من خدمات التغذية الفعالة من حيث التكلفة (بدءًا من الوقاية ووصولاً إلى العلاج). وثمة حاجة إلى مزيد من الاستثمارات في نظم البيانات المتكاملة مع تتبع المؤشرات المتعلقة بتغطية الإجراءات الأساسية في مجال التغذية وجودتها وتنمية القدرات المحلية في مجال استخدام هذه المعلومات على نحو فعّال.

مجال العمل 3: الحماية الاجتماعية والتثقيف التغذوي

سوف تعتمد مساهمات الحماية الاجتماعية في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية على تكامل هذه المساهمات على مستوى السياسات. ولضمان تصدّي سياسات الحماية الاجتماعية على نحو شامل لجميع أشكال سوء التغذية، لا بد من اللجوء إلى نهج يراعي التغذية عند رسم هذه السياسات وتنفيذها.[19] وتنتشر في بعض الأقاليم تدابير سياساتية ترمي إلى تحسين فرص الحصول على الغذاء والحماية الاجتماعية والمساعدات الغذائية،[20] في حين لا يزال هذا المجال يعاني في أقاليم أخرى نقصًا في الاستثمارات.[21]

ويتمّ التثقيف التغذوي على نطاق واسع في المدارس، لكن ثمة افتقار إلى السياسات الرامية إلى ضمان دعم التثقيف من خلال بيئات مدرسية صحية، وقد تدهورت برامج الصحة والتغذية المدرسية في السنوات الأخيرة.[14] ومع أن غالبية البلدان توفّر التدريب للعاملين في مجال الصحة بشأن تغذية الأمهات والرضّع والأطفال الصغار، غالبًا ما يكون مستوى التدريب غير كاف، وبوجه عام، لا يزال الافتقار إلى المهنيين المدرّبين في مجال التغذية[14] يشكّل عائقًا أمام الإجراءات في مجال التغذية. وقد تم الاعتراف على نحو متزايد بإمكانات البرامج المتعددة العناصر للتثقيف التغذوي والغذائي في المدارس بوصفها مجالًا برامجيًا هامًا لتحقيق التنمية المستدامة.[22]

ولتحقيق كامل إمكانات الحماية الاجتماعية والتثقيف من أجل معالجة جميع أشكال سوء التغذية خلال النصف الثاني من عقد التغذية، ينبغي اتخاذ مزيد من الإجراءات؛ وتُشجّع البلدان على القيام بما يلي:

1- **رسم سياسات للحماية الاجتماعية مراعية للتغذية وتنفيذها، وضمان اتساقها مع سائر المجالات السياساتية الأخرى**. لا بدّ من التشديد على نحو أكبر على فوائد برامج الحماية الاجتماعية بالنسبة إلى الإنتاجية الزراعية وتنويع سبل العيش وتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية. ومن المهم إشراك منظمات المجتمع المدني ومؤسسات البحوث لضمان وضع برامج محددة بحسب السياق تعود

---

17 www.who.int/publications-detail/WHO-NMH-NHD-19.24.

18 www.bmj.com/content/368/bmj.m361.long.

19 www.fao.org/3/a-i4819e.pdf; www.fao.org/3/a-i7216e.pdf

20 www.fao.org/3/CA2703EN/CA2703EN.pdf; www.fao.org/3/ca3817en/ca3817en.pdf.

21 https://apps.who.int/iris/bitstream/handle/10665/255414/WHO-NMH-NHD-17.2-eng.pdf.

22 www.fao.org/3/ca4091en/ca4091en.pdf.

ملكيتها للمستفيدين منها. ولا بدّ من توفير ما يكفي من الموارد المالية والبشرية ونظم المعلومات والترتيبات اللوجستية لضمان تمتّع الموظفين الفنيين في الميدان بالقدرات اللازمة وتنمية قدراتهم.[19]

2- **إدماج التثقيف الغذائي والتغذوي في الخطط والبرامج الوطنية** للتأثير على وعي المستهلكين وسلوكهم في ما يتعلق باختيار الأغذية.

3- **تحسين الاستفادة من المدارس باعتبارها منبرًا للتثقيف الغذائي والتغذوي**. لا بد من معالجة الثغرات[23] التي تمنع النهج الغذائية والتغذوية في المدارس من إحداث الأثر المنشود منها، ومن الضروري زيادة الاستثمارات في البحوث وتنمية القدرات. **Error! Bookmark not defined.**

4- **زيادة عدد المهنيين في مجال التغذية وتعزيز مهاراتهم**. ينبغي تدريب العاملين في مجال الصحة على النحو المناسب ليتمكنوا من إجراء التدخلات المتعلقة بالتغذية على مدى الحياة.

5- **تطبيق سياسات ترمي إلى ضمان وضع بطاقات التوسيم الغذائي على المنتجات الغذائية لفائدة المستهلكين.**

مجال العمل 4: التجارة والاستثمار لتحسين التغذية

يمكن للتجارة أن تكون عنصرًا رئيسيًا في تعزيز الأمن الغذائي والتغذية لكن ثمة اعتراف متزايد بالحاجة إلى اتساق السياسات التجارية والإجراءات في مجال التغذية وبأهمية الحوكمة والتعاون في ما بين مختلف القطاعات.[24،25] ولا تزال الفجوة المالية قائمة في ظل الحاجة إلى استثمارات مسؤولة ومستدامة في الزراعة والنظم الغذائية. إذ ينتج عدد من سلاسل القيمة العالمية والصناعات الغذائية الزراعية في الوقت الراهن، منتجات غذائية غير مستدامة بيئيًا تحتوي عمومًا على مستويات عالية من الدهون غير الصحية والسكر و/ أو الملح. ويعني اتساع عولمة الإمدادات الغذائية تعرّض السكان بشكل أكبر إلى مختلف المخاطر الغذائية. وتؤثر السياسات في مجال التجارة/ الاستثمار في سوء التغذية بجميع أشكاله، بدلاً من دفع الأنماط الغذائية إلى الأمام. فقد ارتبطت زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثلاً بزيادة استهلاك المشروبات المحلاة بالسكر.[26،27] وقد ثبت أن إعطاء الأولوية للصحة عوضًا عن المكاسب الاقتصادية القصيرة الأجل يؤدي إلى تحقيق مكاسب اقتصادية أكبر على المدى الطويل.[28،29]

وخلال السنوات المتبقية من عقد التغذية، تُقترح مجالات التركيز للعمل ذات الأولوية التالية:

1- **تعزيز سلاسل القيمة الغذائية المحلية من خلال تكنولوجيا سلسلة التبريد وتحسين المناولة ما بعد الحصاد وربط أصحاب الحيازات الصغيرة بسلاسل الإمدادات الجديدة**. وقد يؤدي ذلك إلى تقليص استخدام الموارد بما يشمل الطاقة واليد العاملة والأراضي ورأس المال،[30] فضلاً عن توفير أغذية مأمونة للاستهلاك البشري.

2- **أن تنظر البلدان في إمكانية اللجوء إلى سياسات تجارية، بما يشمل أدوات مثل التعريفات والحصص، لتحسين الإمدادات الغذائية**. وتوفّر منظمة التجارة العالمية حيزًا لفرض قيود على الواردات بهدف حماية صحة السكان من خلال إجراء تغييرات في معدلات التعريفات المقيدة

---

[23] على سبيل المثال، لا يستفاد من أوجه التآزر بين مختلف التدخلات؛ وتستند النتائج والآثار المتعددة للبرامج الشاملة إلى أدلة ضعيفة؛ وغالبًا ما تبذل الجهود على نطاق صغيرة وتكون مجزأة؛ وتكون عمليات الرصد والتقييم نادرة؛ والفشل في إضفاء الطابع المؤسسي على المبادرات الفعالة.

[24] https://undocs.org/ar/A/RES/73/132.

[25] www.wto.org/english/tratop_e/sps_e/faowhowtoapril19_e.htm.

[26] www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC4890476/pdf/12992_2016_Article_161.pdf.

[27] https://globalizationandhealth.biomedcentral.com/articles/10.1186/s12992-015-0127-7.

[28] www.euro.who.int/__data/assets/pdf_file/0010/380728/pb-tallinn-01-eng.pdf.

[29] https://link.springer.com/article/10.1007/s13679-013-0064-9.

[30] www.fao.org/3/ca1505en/CA1505EN.pdf.

وعبر الاستثناءات الصحية. ويمكن للجهات الفاعلة في مجال الصحة العامة أن تعمل مع المهنيين في مجالي الاقتصاد والقانون (وليس فقط خبراء الاقتصاد المختصين بالتجارة) من أجل الدعوة بفعالية إلى اعتماد السياسات اللازمة على صعيد التجارة والاستثمارات.

3- **تعزيز الشراكات الإقليمية في ما بين البلدان والاستفادة من المجموعات الاقتصادية الإقليمية الموجودة، وتحسين جمع البيانات وتطوير الأدوات**. نظرًا إلى تعقيد السياسات التجارية، من الضروري إجراء تحليل على المستوى القطري.30 ويمكن للمؤسسات العالمية أن تواصل جمع البيانات ودعم بلورة الأساليب والمؤشرات لفهم آثار السياسات التجارية على التغذية على نحو أفضل.

4- **ترشيد الاستثمارات في النظم الزراعية والغذائية من جانب المؤسسات الدولية والحكومات والقطاع الخاص**. ثمة حاجة إلى زيادة الاستثمارات لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية وتحفيز التنمية الاقتصادية. ولا بد للسياسات التجارية أن تستكمل الاستثمارات في الزراعة المحلية وشبكات الأمان الاجتماعي.[30]

مجال العمل 5: البيئات الآمنة والداعمة للتغذية في كل الأعمار

أصبحت تهيئة بيئات غذائية صحية تشمل توافر الأغذية بأسعار ميسورة والترويج للأغذية العالية الجودة التي تدعم الأنماط الغذائية الصحية، أحد الاعتبارات الرئيسية في وضع السياسات المتعلقة بالتغذية. وهناك زخم متزايد لإيجاد بيئات حضرية صحية، فيما تمثل البيئات الغذائية عنصرًا هامًا في هذا الصدد.[31]

فالسياسات الرامية إلى تهيئة بيئات غذائية صحية في المدارس، وحماية الرضاعة الطبيعية ودعمها أو تدعيم الأغذية الأساسية بالمغذيات الدقيقة منتشرة على نطاق واسع، حتى ولو أنّ تنفيذها غير كاف في غالبية الأحيان. وقد تسارع تنفيذ السياسات الضريبية الرامية إلى تعزيز الأنماط الغذائية الصحية (ولا سيما تلك المتعلقة بفرض ضرائب على المشروبات المحلاة بالسكر) خلال النصف الأول من عقد التغذية. ولكن، لا يزال هناك مجال كبير لتعزيز الأنظمة الخاصة بتسويق الأغذية والمشروبات غير الكحولية للأطفال[14] وتحسينها والتركيز بقدر أكبر على تغذية المراهقين،[32] وإدماج التغذية في برنامج المياه والصرف الصحي والنظافة على نحو فعال.[33]

وخلال النصف الثاني من عقد التغذية، تُشجع البلدان على القيام بما يلي:

1- **توسيع نطاق تنفيذ السياسات التنظيمية عن طريق الاستفادة من الزخم الحالي والتعلّم من التجارب القطرية**. وتشمل الأمثلة على ذلك فرض ضرائب على المشروبات المحلاة بالسكر والتخلص من الأحماض الدهنية غير المشبعة المنتجة صناعيًا (أنظر مجال العمل 1) وفرض قيود على التسويق ووضع بطاقات التوسيم الغذائية على واجهة العبوات. وستوفّر الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن النظم الغذائية والتغذية الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي[34] المزيد من التوجيهات. ويمكن لرسم سياسات تنظيمية أخرى وتنفيذها، مثل أنظمة تصنيف المناطق والنظم الضريبية للتقليل إلى أقصى حد من صحاري الغذاء ومستنقعات الأغذية، أن تساهم في تهيئة بيئات غذائية صحية.

2- **وضع نهج تنظيمية أو طوعية أخرى وتنفيذها من أجل توسيع مجموعة الخيارات الصحية وتهيئة بيئة داعمة للتغذية**. وتشمل هذه التدابير إعادة تركيب المنتجات التي تحتوي على كميات

---

[31] على سبيل المثال، شدد الاجتماع السنوي الرابع لميثاق ميلانو بشأن السياسات الغذائية في المدن ومؤتمر قمة رؤساء البلديات الذي عقد في مونبلييه في أكتوبر/ تشرين الأول 2019 على أهمية الأنماط الغذائية الصحية.

[32] www.ifad.org/documents/38714174/40767203/Report+-+Conference+on+leaving+no+one+behind+-+making+the+case+for+adolescnt+girls.pdf/2d49457b-f585-69f4-9957-48b55c0dae35

[33] .www.who.int/water_sanitation_health/news-events/who-unicef-position-paper-on-wash-and-nutrition-studies-20191125.pdf

[34] .www.fao.org/cfs/workingspace/workstreams/nutrition-workstream/en/

كبيرة من الدهون غير الصحية والسكر و/ أو الملح، وإعادة صياغة سياسات المشتريات العامة للأغذية لتحسين جودة المواصفات الغذائية للأغذية المقدمة في المستشفيات ومرافق الرعاية الصحية وسائر الأماكن العامة. ويمكن أيضًا الاستفادة من أوجه التآزر مع المبادرات الرامية إلى إنشاء مدن صحية.

3- **تنشيط العمل في المجالات السياساتية الرئيسية التي شهدت ركودًا أو تدهورًا في الآونة الأخيرة.** وتشمل الفرص المحددة ما يلي:(1) التوعية بأهمية الرضاعة الطبيعية باعتبارها إجراء مزدوجًا للوقاية من الوزن الزائد/ السمنة ونقص التغذية وذلك بغرض تحسين الإجراءات السياساتية الرامية إلى تعزيز الرضاعة الطبيعية؛[35] (2) وإقامة تحالفات جديدة مع العاملين في مجال حماية الأطفال من سائر أشكال الأذى (مثل الكحول والتبغ والمقامرة ووسائل التواصل الاجتماعي) لحماية الأطفال من الآثار السلبية لتسويق المنتجات الغذائية والمشروبات؛[36] (3) وتكثيف الجهود الرامية إلى الوقاية من فقر الدم لدى النساء في سنّ الإنجاب[37] وتحسين تغذية المراهقات؛ (4) والبرمجة الفعالة في مجال التغذية والمياه والصرف الصحي والنظافة.

مجال العمل 6: تعزيز الحوكمة والمساءلة في مجال التغذية

تم إحراز تقدم كبير في وضع التزامات وتوفير تمويل جديد للإجراءات الخاصة بالتغذية.[38] ورغم أوجه التقدّم الملحوظة، يبيّن التقدّم غير الكافي والمتباين للغاية في ما يتعلق بتحقيق الغايات العالمية المتصلة بالتغذية وبالأمراض غير المعدية والمرتبطة بالنظام الغذائي[39] عدم كفاية الإجراءات الرامية إلى تعزيز نظم الحوكمة والسياسات العامة والمساءلة في مجال التغذية. ويشير ذلك أيضًا إلى استمرار الفجوة العالمية في تمويل الإجراءات المتعلقة بالتغذية وتنفيذها. فقد زاد التمويل الذي قدّمته الجهات المانحة في مجال التغذية خلال النصف الأول من العقد، ولكنّ التقديرات تشير إلى الحاجة إلى مبلغ إضافي قدره 7 مليارات دولار أمريكي لتحقيق المقاصد العالمية المتصلة بالتغذية على نحو تام.[40]

وتظهر البيانات العالمية المحسّنة حاليًا الأقاليم والبلدان المتقدمة والمتأخرة في تحقيق هذه الغايات، ولكنّ ضعف نظم المعلومات الخاصة بالتغذية أو غيابها والافتقار إلى البيانات الكافية، ولا سيما في ما يتعلق بالحالة التغذوية لمجموعات محددة وعلى مدى فترة طويلة بما يكفي لتتبع الاتجاهات، لا يزال يمثّل تحديًا كبيرًا.

وتُقترح مجالات العمل ذات الأولوية التالية للنصف الثاني من عقد التغذية:

1- **إعادة تشكيل الحوكمة العالمية والوطنية وشبه الوطنية لضمان وجود آليات للحوكمة الرشيدة.**[41] لا بد لهذه الآليات أن تيسّر عمليات متينة قائمة على الأدلة لتوفير منافع عامة متصلة بالمعارف (أي الخطوط التوجيهية والمعايير والتحاليل والبحوث والابتكارات)، وينبغي أن تنأى عن أي تضارب في المصالح وأن تعالج على نحو متسق جميع أشكال سوء التغذية. وتكتسي الروابط مع سائر النظم التي لها تأثير على التغذية (أي النظم الصحية والنظم الإيكولوجية ونظم حيازة الأراضي ونظم التجارة وغير ذلك) أهمية أيضًا في هذا المجال.

2- **تعزيز الشبكات المتصلة بالإجراءات الخاصة بالتغذية على جميع المستويات.** يمكن للشبكات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية المعنية بالإجراءات الخاصة بالتغذية أن تعزز التعاون في

---

35 www.thelancet.com/pdfs/journals/lancet/PIIS0140-6736(19)32506-1.pdf.

36 www.thelancet.com/journals/lancet/article/PIIS0140-6736(19)32540-1/fulltext.

37 https://undocs.org/ar/A/72/829.

38 Fracassi, P., K. Siekmans, and P. Baker, *Galvanizing political commitment in the UN Decade of Action for Nutrition: Assessing commitment in member-countries of the Scaling Up Nutrition (SUN) Movement.* Food Policy, 2020. **90**

39 https://globalnutritionreport.org/reports/global-nutrition-report-2018/.

40 http://documents.worldbank.org/curated/en/963161467989517289/pdf/104865-REVISED-Investing-in-Nutrition-FINAL.pdf.

41 للاطلاع على تعريف للحوكمة الرشيدة: www.unescap.org/sites/default/files/good-governance.pdf.

ما بين البلدان وفي ما بينها وأن تعزز الالتزام السياسي من أجل التغذية.[42] ولا بدّ من النهوض بآليات تنسيق التغذية - التي تم الإبلاغ عنها في 80 في المائة من البلدان، ولكن الموجودة ضمن وكالة حكومية رفيعة المستوى في 30 في المائة فقط من هذه البلدان – و ينبغي كذلك أن يتم تمثيل المزيد من القطاعات.[14]

3- **التطرّق إلى دور القطاع الخاص**. يمثل إشراك القطاع الخاص نقطة خلاف تعرقل أحيانا الإجراءات الجماعية العالمية في مجال التغذية.[43] ويتوقّع من الحكومات أن تضطلع بدور قيادي في مجال الصحة العامة من أجل تهيئة بيئات مواتية للتغذية الجيدة على صعيد الأغذية والصحة والرعاية، بما في ذلك عن طريق استخدام الأنظمة والتوجيهات عند الاقتضاء. ويمكن للأعمال التجارية عبر سلسلة القيمة الغذائية أن تساهم في تحوّل النظم الزراعية والغذائية.[44] وتوفّر المعايير المرجعية أداة أساسية لقياس أداء المؤسسات في ما يتعلق بالأغذية والتغذية ومقارنة أوجه الأداء، وإخضاع الشركات التجارية للمساءلة. فهي تمكِّن المستثمرين والمؤسسات المالية والشركات والحكومات والمجتمع المدني والأفراد من التأثير على أولويات الشركات لحثّها على الاستثمارات المسؤولة اجتماعيًا (أو التخلّي عن الاستثمارات غير المسؤولة اجتماعيًا).

4- **زيادة الاستثمارات في البحوث التي تركز على التنفيذ لدعم تنمية القدرات والنهوض بإجراءات التغذية**.[45]

5- **إقامة التحالفات لإعطاء الأولوية للتغذية من أجل تحسين تعبئة الموارد المحلية**.

6- **تبسيط البنى الأساسية العالمية للمساءلة في مجال التغذية**. تؤدي البنى الأساسية العالمية للمساءلة في مجال التغذية المكتظة إلى إجهاد عملية المساءلة، فلا بدّ من تبسيط هذه البنى الأساسية. ولا بدّ للإجراءات الرئيسية أن تشمل ما يلي: (1) التأكد من أنّ الالتزامات محددة وقابلة للقياس ويمكن الوفاء بها وواقعية وحسنة التوقيت؛ (2) وتعزيز منصات المساءلة الاجتماعية والسياسية؛ (3) وتعزيز دور البرلمانيين ووسائط الإعلام والمجتمعات المحلية باعتبارها تتصدر المدافعين عن التغذية.[46]

2- المسائل المشتركة والخلاصات

سعت هذه الوثيقة الاستشرافية لاستعراض منتصف المدة من أجل الاستفادة من التقدم المحرز في النصف الأول من عقد التغذية، إلى تحديد الإجراءات الرئيسية ذات الأولوية للفترة المتبقية من العقد. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن تحديد عدة مسائل مشتركة بين مجالات العمل الستة كالتالي.

- من المهم إقامة **شراكات وتحالفات فعالة**، وثمة حلفاء جدد في مجال التغذية (مثل المجموعات المروّجة للنظم الغذائية المستدامة والتغطية الصحية الشاملة وحماية الأطفال من الأذى).
- ويشكّل **النهج الشامل لعدة قطاعات** عاملاً أساسيًا للتقدم، إلا أنّ قطاع الصحة لا يزال يضطلع بمعظم الإجراءات المتعلقة بالتغذية على الصعيد القطري إلى جانب قطاعي الزراعة والتعليم. ولا بدّ لسائر القطاعات مثل البيئة والرعاية الاجتماعية والتخطيط والشؤون المالية والتجارة والصناعة أن تشارك في هذه الإجراءات على نحو أكبر.

---

42 https://gh.bmj.com/content/3/1/e000485.full.

43 www.fao.org/3/I7846AR/i7846ar.pdf.

44 https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/32383/211491ov.pdf?sequence=4&isAllowed=y.

45 www.implementnutrition.org/.

46 www.bmj.com/content/368/bmj.l7010.

- وثمة حاجة إلى **اتساق السياسات** الخاصة بالتغذية وسائر المجالات، مثل التجارة، والحماية الاجتماعية، والزراعة، والتنمية الاقتصادية، والشؤون المالية وحماية البيئة.
- ويمثّل **بناء القدرات الوطنية في مجال التغذية** عاملاً بالغ الأهمية، ويمكن القيام بذلك عن طريق تدريب وتوظيف المهنيين في مجال التغذية، وتدريب العاملين في مجال الصحة وسائر العاملين في الخطوط الأمامية، والإشراف عليهم وتوجيههم.
- إنّ "ثورة بيانات التغذية" لم تحصل بعد، فلا بدّ من **تحسين عمليات جمع البيانات الوطنية المتعلقة بمؤشرات التغذية.** وثمة حاجة أيضًا إلى أدوات أفضل لقياس أثر السياسات على نواتج التغذية، بالإضافة إلى تقديم المزيد من التقارير التي تتضمن بيانات مصنّفة، إذ تشكّل هذه الأخيرة عاملاً أساسيًا لتحديد أوجه التفاوت.
- ثمة حاجة ملحة إلى **سدّ الفجوة العالمية في تمويل إجراءات التغذية وتنفيذها**. فينبغي زيادة التمويل من خلال توسيع قاعدة الجهات المانحة الدولية وتعبئة الموارد المحلية.
- ومن أجل **توسيع نطاق التنفيذ وتسريع وتيرته**، ينبغي نشر قاعدة الأدلة وتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من التجارب القطرية، إلى جانب توفير مزيد من التوجيهات والأدوات.

إنّ الإقرار بأن النظم الغذائية المستدامة والإجراءات الخاصة بالتغذية تشكّل جزءا لا يتجزأ من متطلبات تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 يهيئ بيئة مواتية للتأثير في التغذية. ويمثّل مؤتمر القمة العالمية بشأن التغذية من أجل النموّ الذي سيعقد في طوكي[47] فرصة رئيسية لاستعراض الالتزامات من أجل التطرّق إلى ما لم يتحقق بعد من أهداف هذه الخطة. وبالتالي، فإن ما تبقّى من عقد التغذية يمثل فرصة حاسمة لتسريع وتيرة التقدم نحو القضاء التام على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من غير إهمال أحد.

[47] https://nutritionforgrowth.org/events/.